■ الفصل الثالث

الشقيقة .. القشة التي قسمت ظهر البعير

قبل انعقاد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بكرباويب نشطت لجنة التسيير بشكل كبير وأول هذه النشاطات كان إعادة إصدار مجلة (عزة) والتي كانت قد توقفت لفترة طويلة نسبة للظروف التي مرّ بها المكتب التنفيذي والتي تناولناها في الفصل السابق، بدأنا بعدد خاص صدر في مارس ٢٠٠٢م احتفاء بيوم المرأة العالمي وعيد الأم، شارك في هذا العدد مجموعة من قيادات التجمع الوطني فكان لقاء العدد مع الأمين العام باقان اموم، وكتب إسماعيل سليمان عضو المكتب التنفيذي للتجمع الوطني وأمين أمانة الاتصال بالداخل عن (نضالات المرأة السودانية) ، ومحمد سليم كيم عضو هيئة القيادة عن الحزب القومي المتحد كتب عن (المرأة بجبال النوبة)، وكتب هاشم محمد أحمد ممثل المجلس العام للنقابات بهيئة القيادة عن دور المرأة السودانية في الحركة النقابية، هذا بالإضافة لعدد من المقالات الأخرى والأبواب الثابتة، إخراج العدد بعد طول غياب بهذه القوة وبمشاركة واسعة من

قيادات بارزة في التجمع الوطني أثار حفيظة (الحزب الاتحادي الديمقراطي) الذي كان يأرقه كثيرا أن يكون للمرأة صوت داخل التجمع الوطني، وكرد فعل لهذا العدد أصدرت (أمانة المرأة) بالحزب نشرة تحت اسم (الشقيقة) وهي أقرب ما تكون إلى نشرة (البلوتين) الإخبارية، صدر العدد الأول منها في عشر صفحات كتبت حروفها بمقاييس كبيرة تبدأ بالمقاس(١٨) فما فوق، خصصت معظم صفحاتها للهجوم على العدد الثامن من مجلة (عزة) بدأت بصفحة أولى بعد كلمة العدد تحت عنوان (في أعقاب نشرة عزة)، ركز العدد في جميع صفحاته على عدم الاعتراف بوجود التجمع النسوي، ولا نود الخوض في سفاسف الشقيقة ولكن لابد من المرور على ذلك المستوى الذي كانت تصدر به (نشرة) باسم (الحزب الكبير) وباسم أمانة مهمة من أماناته، ذلك الحزب الذي كان يقود المعارضة السودانية في سنوات مجدها، نستعرض نماذج بسيطة لما كان يكتب على صفحات الشقيقة لنبين إلى أي مدى حارب الحزب الاتحادي الديمقراطي المرأة ووقف ضد مشاركتها ونضالها، وللأسف كان ينفذ الكثير من أجندته هذه عبر المرأة نفسها.

جاء في فقرة (تحاول الناشرة تضليل وإيهام القارئ بوجود تجمع نسوي بدولة إرتيريا هو غير موجود أصلاً لمقاطعة المرأة الاتحادية له)

فلسان حال الشقيقة ينضح بما في إنائها، فالتجمع النسوي بكل نسائه في أسمرا والأراضي المحررة المنتميات للفصائل المختلفة للتجمع الوطني، فهو غير موجود أصلاً لمجرد مقاطعة المرأة الاتحادية له، هذه صورة مصغرة من ذلك التعالي الذي كان يمارسه الحزب الاتحادي على حلفائه في التجمع الوطني كما أشرنا في كثير من فصولنا السابقة. نموذج آخر.. قالت الشقيقة (غادرت رئيسة التجمع المدعية والتي تم انتخابها في أجواء متوترة بإجماع المخذلين والمخذلات، غادرت دولة إريتريا عائدة إلى السودان في عملية «تفلحون» بعد خروج حزبها عن إجماع التجمع الوطني وارتمائه في أحضان نظام البشير)، المخذلين والمخذلات اللائي قصدتهم الشقيقة هم حضور ذلك الاجتماع، المراقبين والمراقبات وعضوات هيئة القيادة من الأحزاب المختلفة، ومن الطريف أن من بين هؤلاء مراقب عن الحزب الاتحادي الديمقراطي (راجع توقيعات المراقبين من الأحزاب السياسية الباب الأول - الفصل الرابع – توقيع عمر عثمان الأمين ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي). أما الأجواء المتوترة فهي ذات الأجواء التي وصفها تقرير اللجنة المحايدة للانتخابات برئاسة (العميد صلاح الأمير) بأنها

(أجواء تميزت بالروح الديمقراطية والنظام والهدوء واحترام الآخر بين جميع المشاركين والمشاركات من مراقبين وعضوات). (راجع الباب الأول الفصل الرابع – تقرير لجنة الانتخابات ، توقيع العميد صلاح الأمير). أما الرئيسة التي غادرت مع حزبها في عملية (تفلحون) فهو ذات الحزب الذي ظلّ الاتحادي الديمقراطي يلعب معه لعبة (القط والفأر) طوال وجوده داخل التجمع الوطني ويضع له ألف وألف حساب حتى بعد أن غادر.

واصلت الشقيقة على ذات الصفحة سبها ووعيدها إلى أن قالت (ندين بشدة كل من يشارك أو يسهم في إصدار «عزة»). وكما ذكرنا كان العدد المعني قد ساهم وشارك فيه عدد من القيادات العليا للتجمع الوطني، وهذا نموذج بسيط للمستوى الذي كانت تخرج به الشقيقة على مدار ثلاثة أعداد بدعم الحزب وتمويله وإشرافه. وندلل على ذلك حتى لا يوضع ما نتحدث عنه في (دائرة الصراع بين النساء). بأن العدد الذي تناولنا فقرات منه كنموذج حمله إلى مقر الأمانة العامة للتجمع الوطني معتز الفحل، وقام بتوزيعه على الموجودين دون أن (يرمش له جفن) وكان حينها ممثل الحزب بالمكتب التنفيذي عن (قوات الفتح) التي أصبح اسمها (الحركة الوطنية الثورية) وحشرها الميرغني حشرا لتصبح فصيلاً جديداً من فصائل التجمع الوطني ليكبر كومهم وتزيد مخصصاتهم ويتمكنوا تمكينا.

لم يشفِ العدد الأول غليل الحزب فأردفه بعدد آخر بعد أقل من شهر (أغسطس ٢٠٠٢م) كان أكثر رداءةً، تجاوزناه كما تجاوزنا العدد الأول، وكانت مجلة عزة تصدر دون أن تشير من قريب أو بعيد لما يدور في الشقيقة باعتبارها (أشياء صغيرة) قصد بها (أشياء كبيرة) وان مجرد الإشارة لها في عدد من أعداد عزة يعتبر انحرافاً بالمجلة عن مسارها، كما انه يعمل على إعطاء الشقيقة حجماً لا تستحقه، وواصلت المجلة التزامها بالخط الصحفي الذي اهتم بالهم الوطني وقضايا الوطن إلى أن صدر العدد الثالث من الشقيقة في أكتوبر/ ٢٠٠٢م بعد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي (بكرباويب) مباشرةً، ذلك المؤتمر الذي حقق نجاحاً كان فوق مستوى التوقعات بكثير لما يحيط بنساء ذلك المجتمع من ظروف استثنائية تجعل الإقدام على خطوة كهذه نوعاً من المخاطرة التي ارتضاها التجمع النسوي ومهد لها قبل سنوات بألف عمل وعمل حتى أتت أُكُلُها، لم يضع الاتحادي الديمقراطي لذلك النجاح حُسباناً فكانت ردة فعله عاجلة ومتهورة فأصدر (العدد الثالث) من الشقيقة متخطياً كل الخطوط الحمراء، تحدثت الشقيقة عن

شراء الأصوات في انتخابات لم يجر فيها تصويت من الأصل لأن المناصب تمّ ملئها بالتزكية والإجماع دون الحاجة لإجراء اقتراع. والواضح أن أكثر ما كان (يقلق) الشقيقة هو المبلغ الذي صدق به (الأمين العام للتجمع الوطني) لهذا العمل الكبير وكان قدره (٢١.٨٥٠ ألف نقفة) أي ما يعادل بقيمة الدولار في ذلك الوقت (٢٠٠٢م)(الألف دولار). و يعادل في ذات الوقت ثلث مخصصات رئيس التجمع الوطني الشهرية والتي كانت تبلغ (ثلاثة آلاف دولار أمريكي)، وثلثي مخصصات العضو الواحد بهيئة القيادة والتي تبلغ قيمتها(١٥٠٠دولار) شهريا، وهنا كان لابد من وقفة ووضع الأمور في نصابها الصحيح حتى لا تتمادى الشقيقة في أفعالها غير المسئولة فقام التجمع النسوي ممثلاً في المجلس العام والمكتب التفيذي باتخاذ قرار أفضى بتكليف المكتب التنفيذي بكتابة شكوى للمكتب التنفيذي للتجمع الوطني بواسطة الأمين العام ضد أمانة المرأة بالحزب الاتحاي الديمقراطي وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

السادة / **المكتب التنفيذي – التجمع الوطني الديمقراطي**

بواسطة السيد الأمين العام

بعد التحية والاحترام

الموضوع : شكوى ضد أمانة المرأة / الحزب الاتحادي الديمقراطي – فرع أسمرا

منذ يونيو ٢٠٠٢ م بدأت في الظهور إصدارة ناطقة باسم المرأة الاتحادية بدولة إريتريا، وبما أن أمانة المرأة الاتحادية هي أمانة تابعة لفصيل قيادي في التجمع الوطني الديمقراطي والذي نحن كتجمع نسوي شريحة منه . عليه نسجل الملاحظات الآتية:

أولاً: الإصدارة في حد ذاتها لا ترقى إلى مستوى الحركة النضالية السودانية ولا ترقى إلى مستوى التعبير عن المرأة السودانية .

ثانياً: لجأت الشقيقة في كل أعدادها إلى الهجوم على التجمع النسوي وإنكار وجوده

متجاوزة في أسلوبها كل اللوائح والضوابط التي تنظم العمل المعارض بدولة إريتريا .

ثالثاً: في هجومها على التجمع النسوي وعلى مدار أعدادها الثلاثة استخدمت أسوأ الألفاظ وأسوأ المصطلحات مما يمس فصائل التجمع النسوي والتي هي نفسها فصائل التجمع الوطني مساساً مباشراً إذ تحدثت الشقيقة عن المخذلين والمخذلات وعن عدم جدوى المعاهدات بين الكلاب والثعلب والذي لا يمكن أن يصبح ذئباً، وعن اللاتي لا ينتمين إلى المعارضة داخلياً أو خارجياً وهكذا.

رابعاً: طلّ علينا العدد الثالث متجاوزاً كل الضوابط، وكيف لا يكون كذلك والشقيقة تصدر من داخل أروقة فصيل قيادي في التجمع الوطني – باسمه وباسم أمانة المرأة فيه دون حسيب أو رقيب.

تجاوزات العدد الثالث نوجزها فيما يلي :

١ – تحدثت الشقيقة عن ميزانية مؤتمر كرباويب بشيء من الإشارة إلى أن هناك تلاعباً وتسيباً في بنود صرفه مما يعتبر إشانة لسمعة القائمين على الأمر، وهنا نود أن نوضح أن المال المتحدث عنه هو مال التجمع الوطني الديمقراطي وأي تسيب في صرفه لا يمس التجمع النسوي فحسب بل يمس التجمع الوطني ككل. ونرى ضرورة التحقيق في مثل هذه التصريحات غير المسئولة ونطالب بتكوين لجنة تحقيق ومراجعة لميزانية مؤتمر كرباويب وأوجه صرفها والفواتير المؤيدة لذلك والتي توجد بطرف مكتب الأمين العام للتجمع الوطني.

٢ – وصفت الشقيقة وحدة صف الفصائل وتماسكهم في التجمع النسوي بأنها تكتلات، وتحدثت بصريح العبارة عن شراء الأصوات بالمال، وهذه في حد ذاتها لغة غريبة لا تليق بالحلفاء ولا بالحزب الذي يقودهم.

٣ – هددت الشقيقة بان هذه بداية النهاية إذا لم يتدخل المسؤولون ولا ندري من المقصود بالتهديد التجمع النسوي أم المسئولين ؟

٤ – نشرت الشقيقة حواراً وهمياً مع رئيسة لجنة التسيير – الأمين العام، وكانت الشقيقة في هذا الحوار هي السائل وهي المجيب، وذلك مايعتبر في قانون النشر كذب ضار مع ملاحظة أن كل من الأسئلة والإجابة كانتا في حد من السذاجة لا يرقى إلى مستوى أهداف عملنا الإعلامي المعارض .

٥ – للتأكيد على صحة ما جاء في حوارها الملفق استشهدت الشقيقة بالنقابيين اللذين حضرا الاجتماع دون الرجوع لهما، مما يعتبر تشويهاً للحقائق وزجاً بالآخرين في عبث لاعلاقة لهم به من قريب أو بعيد .

٦ – وصفت الشقيقة رئيسة التجمع لدورته الحالية ومن يتبعها (على حد قول الشقيقة) بأنهن قليلات الخبرة في العمل السياسي والنضالي، وهذا في تقييمنا استعلاء وعدم اعتراف بالآخر .

وبعد كل ذلك جاءت وعلى رووسهم بلجنة تسيير من فصيل واحد، مما يعتبر فرض وصايا على الآخرين، وذلك ما تجاوزته فصائل التجمع الوطني وفعالياته عندما رفعت شعارات السودان الجديد. فكيف تتكون لجنة لتسيير مهام التجمع النسوي بدولة إريتريا في وجود تجمع منتخب من داخل مؤتمر عقد بواسطة التجمع الوطني وبماله وتحت رقابته، وبتمثيل لكل فصائله وفعالياته وقياداته السياسية والعسكرية وإداراته المدنية .

وعليه نرى أن أمانة المرأة بالحزب الاتحادي الديمقراطي تجاوزت كل اللوائح والنظم التي تحكم عمل التجمع الوطني الديمقراطي، وبناء على كل ما ذكر من تجاوزات نطالب المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بالآتي:

١ – وفق الصلاحيات المكفولة لكم والتي تنص عليها اللوائح والضوابط المنظمة لعمل التجمع الوطني بفصائله المختلفة والحزب الاتحادي واحد منها، نطالب بالوقف الفوري لهذا العبث الذي تمارسه الشقيقة في هجومها على التجمع النسوي وتنشره على الملأ في دولة مضيفة ظللنا دوما نحرص فيها على انضباطنا العام وسلوكنا الحسن ونقدر استضافتها لمؤسستنا النضالية.

٢ – وقف أي نشاط للجنة التسيير المشار إليها في الشقيقة خاصة أن أمانة المرأة بالحزب الاتحادي الديمقراطي ظلت تستحوذ على ختم التجمع النسوي منذ العام ١٩٩٨م معتبرة إياه حق من الحقوق المكفولة لها، ضاربة بكل اللوائح والقوانين عرض الحائط، وحتى يبت التجمع النسوي في هذا الأمر والذي بدأ في إجراءاته نرجو إعطاء القضية أهمية قصوى، حيث استمرار الشقيقة في هذا العبث سيقود الجميع لأشياء لا مجال لها في هذه الظروف الدقيقة.

وأخيراً، نحن في التجمع النسوي نؤكد على تمسكنا بخيار التجمع الوطني الديمقراطي الرامي إلي وحدة صفة وتماسك فصائله وتوحيد كلمته سعياً لتحقيق السودان الجديد الذي بذلت الدماء لأجله، فقط ألا يكون بيننا من هو فوق اللوائح والقوانين .

ختاما نضع ثقتنا كاملة في مكتبتكم الموقر بأن يضع الأمور في نصابها. وفقنا الله وإياكم لما فيه خير الوطن وأهل الوطن.

عضوات المكتب التنفيذي

٣٠/ أكتوبر/ ٢٠٠٢م

صورة إلى:

* رئيس التجمع الوطني

* مستشار رئيس التجمع الوطني للشئون القانونية/ لعناية فاروق أبو عيسى

(وبعد قرابة الأسبوعين جاءنا رد الأمين العام بالإنابة د.شريف حرير كما يلي):

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي /أسمرا

المكتب التنفيذي

١٩/ ١١/ ٢٠٠٢م

الأخوات / **عضوات المكتب التنفيذي للتجمع النسوي السوداني الديمقراطي**

بواسطة الأخت / الأمين العام

تحية طيبة وبعد

وصلنا خطابكم المؤرخ في ١٩/ ١١/ ٢٠٠٢م والمعنون إلى المكتب التنفيذي بواسطة الأمين العام للتجمع الوطني وبصورة إلى كل من السيد / رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ومستشار الرئيس للشئون القانونية، وعليه أود أن أنقل إليكن الآتي :

١. نسبة لغياب الأمين العام وغالبية أعضاء الأمانة في مهام رسمية خارج دولة المقر فقد رأينا تأجيل البت فيه سلباً أو إيجاباً حتى يتم عرضه في اجتماع قانوني للأمانة العامة.

٢. نسبة لأن الشكوى موجهة ضد أمانة المرأة في فصيل قيادي في التجمع كما ورد في خطابكم، فإنني أرى انه من المفيد مخاطبة ممثل ذلك الفصيل بدولة إريتريا لتسوية الأوضاع، لأنه لا يوجد في التجمع آلية لفض النزاعات بين الفصائل المكونة له إلا بالتراضي.

هذا ما لزم إيضاحه ولكن التقدير

دكتور / شريف حرير

الأمين العام بالإنابة

صورة إلى :

- الأمين العام
- أعضاء المكتب التنفيذي

الملف العام

وقبل أن يحسم أمر الشقيقة أردفت (أمانة المرأة) لفعلتها فعلة أخرى تلخصت حسب ما سجلته في مذكراتي الشخصية في الآتي:

(اتصلت ممثلة أمانة المرأة بالأمين العام بالإنابة د.شريف حرير وطلبت منه تسليمها مفاتيح مكتب التجمع النسوي لاجتماع خاص بلجنة التسيير المزعومة، وعندما رفض مبرراً ذلك بأن المكتب في عهدة الأمين العام للتجمع النسوي وليس في عهدته الشخصية، هددت المتصلة باقتحام المكتب والاستيلاء عليه، كان الأمين العام بالإنابة على سفر مساء ذلك اليوم وعلمنا انه أبلغ (د.جعفر أحمد عبد الله) مسؤول الحزب بأسمرا بهذا الأمر لمنعه، ولكنه لم يبد تجاوباً مع طلبه بل كان يشجع ذلك (حسب رده) مما دفع بدكتور حرير تبليغ الجهات المعنية بأمن المعارضة السودانية في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (الحزب الحاكم في دولة إريتريا) وأوكل مهمة الأمانة العامة للأمين العام بالوكالة (إسماعيل سليمان) وغادر إلى خارج إريتريا، وعندما علمت بهذه التهديدات قمت بإغلاق المكتب الخاص بالتجمع النسوي وسلمت مفاتيحه لإدارة

المقر وأبلغت إسماعيل سليمان بذلك وذهبت إلى منزلي، بعد يومين اتصل بي إسماعيل سليمان وأبلغني بضرورة الحضور إلى الأمانة العامة، ذهبت وعلمت منه بان (إبراهيم إدريس) أحد مسؤولي (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) أرسل طلباً بذهابي لمقر (الحزب الحاكم) لمقابلته، وعندما دخلت مكتبه وجدت معه (عبد الملك عبد الباقي) القيادي في ذلك الوقت بالحزب الاتحادي الديمقراطي، استأذن (عبد الملك) بعد دخولي مباشرة بعد أن تبادل معي التحية وخرج، وللتاريخ أقول: (إنني لا أستطيع أن أجزم بان وجود عبد الملك فى تلك اللحظة كانت له علاقة بهذه القضية)، لم يطل حديث (إبراهيم إدريس) الذي عرف بأنه قليل الكلام ويأخذ من محدثه أكثر بكثير مما يعطيه له «أو هكذا قيادات الحزب الاريتري الحاكم في غالبيتها» وملخص ما قاله إبراهيم إدريس يعني ضرورة عودتي إلى مكتبي بالأمانة العامة ومباشرة أعمالي مؤكداً لي قائلاً:

(لن يستطيع أحد يوجد في دولة إريتريا أن يقوم بعمل مخالف للقانون في مؤسسة عامة) شكرته[1] وعدت أدراجي إلى الأمانة العامة واستأنفت العمل بمكتب التجمع النسوي الذي كنت أديره بمفردى نسبةً لإقامة بقية الرفيقات بالأراضي المحررة).

وبعدها اختفت أمانة المرأة بالحزب الاتحادي الديمقراطي من الساحة السياسية منذ ذلك التاريخ (نوفمبر/ ٢٠٠٢م) والتي كانت قد ولدت ميتة كما ذكرنا حيث غادرت إلى بريطانيا من انتخبت مسؤولة عنها بعد أيام قليلة من انتخابها (سامية سليمان زوجة التوم هجو القيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي)، وباختفاء أمانة المرأة اختفت الشقيقة والتى كانت عبارة عن (القشة التي قصمت ظهر البعير) حيث تسببت الشقيقة فى القضاء على وجود أمانة المرأة الاتحادية، تلك الأمانة التى كان من الممكن أن تسهم فى الحركة النسوية بأسمرا بدلاً من العمل ضد إرادة النساء وتطلعات النساء فى المشاركة السياسية بالتجمع الوطنى. وهكذا ذهب الزبد جفاء وبقى ما ينفع الناس في الأرض.

(١)توثيق شخصى – نوفمبر/ ٢٠٠٢م